

أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية- دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني

م.م عبد الحسين جاسم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المستخلص

تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني من ادوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة المؤثرة على اداء المصارف التجارية حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية، لذا قام البحث على تحليل تأثير نسبة الأحتياطي القانوني على كل من مؤشرات الربحية، السيولة وملاءة رأس المال.

وبأستخدام التقارير السنوية للبنك العربي للمدة (1997 – 2004) تم أستخراج نسب مئوية تمثل مؤشرات اداء البنك العربي وجرى أختبار معنوية النتائج بأستخدام التحليل الاحصائي (ANOVA) والمتضمن معامل التحديد (R2) وأختبار (F) وأختبار (T). وبالأستناد الى نتائج التحليل تم التوصل الى (أن لنسبة الاحتياطي القانوني تأثير معنوي على مؤشري الربحية وملاءة رأس المال، بينما تؤثر معنوياً على مؤشر واحد فقط من مؤشرات السيولة دون غيره والمتمثل بنسبة السيولة القانونية).

ولذلك فأن اهم ما يوصي به الباحث هو (أن يقوم البنك المركزي الأردني بأتباع سياسة أخرى مع سياسة نسبة الاحتياطي القانوني كأصدار شهادات ايداع مثلاً وبيعها للبنوك التجارية لأمتصاص سيولتها).

المقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، إذ أنها تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، وهي أهم وظائف البنوك المركزية ويعد متطلب الاحتياطي القانوني احد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المستخدمة من قبل البنوك المركزية إذ أصبح هذا الاحتياطي الزامي بموجب القانون إذ أنه يمثل مصدر قوة كبيرة للنظام المصرفي، ويتوقف نجاح المصارف التجارية في تحقيق اغراضه وأهدافه على حسن ادارته لمصادر امواله واستخدامها حتى يتحقق اكبر نفع في ظل الظروف السائدة لذلك فان عملية تقييم الاداء في المصارف التجارية يمكن ان ينظر لها من خلال مداخل مختلفة تعكس وجهات النظر المختلفة، ومن اجل ما تقدم جاء هذا البحث الذي يهدف الى تحليل هذه السياسة ومعرفة اثرها في اداء المصارف التجارية ولذا فقد قسم الى خمسة محاور

يتناول الأول المقدمة ومنهجية البحث فيما تضمن الثاني الجانب النظري للبحث وخصص الثالث الجانب العملي للبحث وأختتم الرابع الاستنتاجات والتوصيات. أولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث: (Research Problem)

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي: هل ان لسياسة نسبة الاحتياطي القانوني تأثير على اداء المصارف التجارية عامة والصرف محل البحث خاصة؟

2- أهمية البحث: (Research Importance)

تلعب المصارف التجارية دوراً ريادياً و استراتيجياً في تنفيذ السياسات الاقتصادية، وتعد عملية تقييم الاداء للمصارف التجارية من اهم العمليات التي تمكن من الوصول الى معرفة واقع الاداء الذي تمارسه المصارف التجارية ، ولذا تبرز أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على جانب من جوانب العلاقة بين البنك المركزي الأردني والبنك العربي من خلال تحليل أهمية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني، وبيان أثرها على احتياطات البنك العربي وعلى اداءه وكذلك على موارد البنك المركزي وعلى أدائه لوظائفه داخل الاقتصاد الأردني.

3- هدف البحث: (Research Aim)

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- قياس نسبة الاحتياطي القانوني في البنك العربي وبيان مدى تأثير هذه السياسة على اداءه.
- 2- تقييم اداء البنك العربي من خلال استخدام المؤشرات المالية في جوانب الربحية والسيولة وملاءة رأس المال وتوظيف الأموال للمدة (1997 – 2004).

4- فرضية البحث : (Research Hypothesis)

ينطلق البحث من فرضية عامة وهي:

((ان نسبة الاحتياطي القانوني ليس لها تأثير معنوي ذو دلالة احصائية على اداء المصارف التجارية)).

5- العينة ومدة البحث:

تم اختيار البنك العربي كونه من البنوك التي تمتلك ارضية واسعة علما لنطاق المحلي خاصة والدولي عامه"والسمعة في مجال تأديته للخدمات وفضلا" عن توافر البيانات المطلوبة للتحليل .هذه البيانات التي شملت بالتحليل غطت المدة (1997-2004) .

6- أساليب جمع البيانات:

تم استخدام المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث لأغناء الجانب النظري، اما الجانب التطبيقي فقد أعتمد الباحث على الكشوفات المالية الخاصة بالبنك العربي والمتمثلة بكشف الميزانية العمومية وكشف الدخل . اما فيما يتعلق بالجانب الإحصائي فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الالكترونية باستخدام نظام (Excel) .

الاداء الذي تمارسه المصارف التجارية ، ولذا تبرز أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على جانبن جوانب العلاقة بين البنك المركزي الأردني والبنك العربي من خلال تحليل أهمية سياسة

ثانياً: الجانب النظري للبحث

1- مفهوم الاحتياطي القانوني

وهو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي ارباحه وبشكل اجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة (10%)، ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (حتى يساوي الاحتياطي القانوني رأس المال المدفوع بالكامل) (العصار و الحلبي، 2000: 75).

وتستخدم البنوك المركزية الاحتياطي القانوني لغرض تحقيق اهداف السياسة النقدية من ناحية وكذلك لحماية المصارف التجارية من ناحية اخرى وذلك بوضع نسبة معينة من الودائع كأحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان مما يؤثر على السيولة لديها. (الدوري والسامرائي، 2006 : 211) وتمثل هذه النسبة جزءاً من الألتزامات النقدية المفروضة على المصارف حيث تختلف هذه النسبة من بلد الى آخر.

(Burda & Wyplosz, 1997: 220)

وقد وجدت المصارف التجارية انه من الأفضل لها ان تحتفظ باحتياطي اجباري لدى البنك المركزي لأن مثل هذه الودائع تتمتع بثقة ومنزلة عاليتين (Hempel & ,1999 : 242 , Simonson).

وهناك جملة من الفوائد يمكن الحصول عليها عند تركيز الأحتياطي القانوني لدى البنك المركزي: (جميل، 2003 : 3)

1 - ان تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يعتبر قوة للنظام المصرفي ويزيد ثقة الجمهور وبشكل الاساس لهيكل من الائتمان أطول مدة وأكثر مرونة مما لو كانت هذه الاحتياطات مبعثرة بين عدد كبير من المصارف التجارية، وتركيزه بهذه الصورة في مؤسسة واحدة يمكن استخدامه بطريقة أكثر فعالية وخاصة في أوقات الأزمات المالية التي يزداد فيها طلب المصارف التجارية على السيولة من البنك المركزي.

2- ان تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنوك المركزية يوفر لها أرصدة اضافية ويقوي المركز المالي لهذه البنوك بحيث يزيد من قدرتها في الرقابة على الائتمان المصرفي ويسهل عليها ان تكون الملجأ الأخير للأقراض.

وتختلف قوانين البنوك المركزية عند فرضها لهذه النسبة، فهناك بنوك مركزية تفرض هذه النسبة على جميع أنواع الودائع بدون تمييز وبمعدل واحد وهناك بنوك تقوم بتحديد نسب مختلفة وفقاً لكل نوع من أنواع الودائع. (Parking, el . at ., 1997: 804)

وهناك بنوك مركزية تميز بين الودائع عند فرضها لهذه النسبة فتفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية مقارنة بالودائع الزمنية ويعزى سبب هذا التمييز الى ان الودائع الجارية عرضة للسحب عليها في أي وقت، وفي هذه الحالة يناسب اجل الوديعة بصورة عكسية مع نسبة الاحتياطي الألزامي للسبب ذاته، وهناك بعض البنوك المركزية تميز بين المصارف التجارية ومصارف الأستثمار في فرض هذه النسبة. (جميل، 2003: 4)

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني سياسة فعالة كسلاح بيد البنك المركزي وخاصة عندما تكون هناك ظروف تجعل من أدوات السياسة الكمية الاخرى غير فعالة. ولكن بالرغم من ذلك لايمكن ان تكون سياسة الاحتياطي فعالة إذا كانت السوق النقدية في البلاد ضيقة* وغير متطورة وبالتالي يمكن القول ان هذه السياسة لايمكن ان تكون بديلاً فعالاً عن السياسة المفتوحة* وانما الجمع بين السياسة النقدية جميعاً تكون مطلوبة لتحقيق رقابة فعالة على حجم الائتمان المصرفي. (خليل، 1982: 616)

*السياسة النقدية الضيقة:هي قيام البنوك المركزية ببيع وشراء السندات الحكومية.
*السياسة النقدية المفتوحة:هي قيام البنوك المركزية ببيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية إضافة الى شراء وبيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة.

(الدوري والسامرائي ، 2006 : 204)

2- الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية الاردنية

في بداية الأمر تم إصدار اشعار الى البنوك المرخصة في سنة 1967 حدد بموجبه نسبة الاحتياطي القانوني بنسبة 7% من مجموع الودائع الجارية والودائع لأجل وفي سنة 1970 قام البنك المركزي برفع هذه النسبة الى 10%. ثم اتخذ قراراً برفع الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي الى 12% في سنة 1974. وفي سنة 1976 تم ادخال بعض التعديلات على النسب المذكورة فقد تم رفع الحد الأدنى نظراً لظروف الانتعاش الأقتصادي وما رافقه من ضغوط تضخمية للحد من مقدرة البنوك على خلق التسهيلات الأئتمانية وأهم التعديلات التي أدخلت هي:

استيفاء نسبة 12% كأحتياطي قانوني من اجمالي ودائع التوفيرو الأجل.

استيفاء نسبة 15% على باقي البنود التي تشملها تلك النسبة (الودائع تحت الطلب).

وفي عام 1979 تم رفع هذه النسبة لتصل إلى 13% من الودائع الادخارية و 16% من الودائع تحت الطلب وفي السنوات التالية قام البنك المركزي الأردني بتخفيض هذه النسبة عدة مرات خلال

الفترة 1980 - 1983 بحيث وصلت الى 7% على ودائع التوفير والاجل و 10% على الودائع الجارية. (جميل، 2003: 6)

وفي عام 1992 قام البنك المركزي بتوجيه سياسته النقدية نحو امتصاص السيولة الفائضة من خلال ايجاد فرص لأيداع المصارف التجارية مبالغ لديه بأجل لمدة 6 أشهر وبفائدة تشجيعية تصل الى 4% وتحديد التسليف بنسبة 90% من الودائع (عقل، 2000: 186) ولكن عاد البنك في عام 1995 بفرض نسبة احتياطي الزامي موحد على جميع الودائع سواء كانت منها الجارية أو الزمنية. (جميل، 2003 : 7)

وفي عام 2001 فرضت هذه النسبة بصورة موحدة على المصارف التجارية دون مراعاة لظروفها فلا يوجد هناك نسبة مفروضة على مصرف تجاري معين تختلف عن المصارف الاخرى.

وفي نفس العام قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الأحتياطي القانوني بواقع نقطتين مئويتين لتصبح 8% بدلاً من 10%.

3 مؤشرات أداء المصارف

تعتبر مؤشرات اداء المصارف من اهم مراحل عملية تقييم الاداء في المصارف التجارية وركيزة اساسية من ركائزها وتعد المؤشرات المالية من اهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الاداء وهناك عدداً كبيراً من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية إلا أننا سنتطرق الى أهم تلك المؤشرات واكثرها شيوعاً. (هندي، 1996، ص9).

3-1: مؤشرات الربحية Profitability Indicators

وتعتبر هذه المؤشرات من اهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء المصرفي وهي تقيس قدرة المصرف التجاري على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية:

3-1-1 معدل العائد على حق الملكية (Return On Equity (REO))

يتكون هذا المقياس من صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على حقوق الملكية حيث ان مقام المعادلة يشمل اموال المالكين فقط ولا تدخل فيه الأموال المقترضة أو الديون المترتبة على المصرف لذلك يطلق على هذا المقياس ايضاً (العائد على القيمة المضافة) (الخطيب، 2002، 115). ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

(Gitmon, 2000:129)

3-1-2 معدل العائد على الاستثمار (ROI) (Return On Investment) يعرف العائد على الاستثمار بأنه (المكافئة على الاستثمار)، وتعني كلمة الاستثمار جميع الموجودات المادية والمالية التي يستخدمها المصرف في عملياته من أجل تحقيق الربح لذلك يطلق على هذا المؤشر أيضاً بالعائد على الموجودات (Return On Assets (ROA)) يعد هذا المؤشر مؤشراً مالياً يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداته لذا فإن النسبة العالية للعائد على الاستثمار يعتبر دليلاً على صحة القرارات الاستثمارية والتمويلية للمصرف. (الخطيب، 2002 : 112) ويمكن حساب المؤشر وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

(Gitmin, 2000: 128)

3-2 مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف وهي السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد وان عملية تكوين النقود التي تكون جذابة بالنسبة للمصارف تتضمن تكوين الموجودات التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة (Howells & Bain, 2000: 8).

وتتمثل سيولة مصرف ما في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يختارها الزبائن وأن المصدر النهائي للسيولة في النظام المصرفي ككل يتمثل في البنك المركزي والذي يكون مستعداً لتقديم الأموال الكافية لتلبية أي طلب للمودعين (العلاق، 2001: 116).

ويتحقق جانب من السيولة لدى المصارف التجارية من خلال نسبة الاحتياطي القانوني التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي من دون فائدة (Burda & Wyplosz, 1997:221).

وتتألف سيولة المصرف كذلك من الألتزامات المالية (مثل استردادات الودائع والطلبات القانونية للقرض) ولهذا يتوجب على المصرف ان يلبي تلك الاحتياجات كي يصبح وسيطاً مالياً، وأن متطلبات السيولة تكون صعبة القياس لأن ادراك المودعين الفعليين والمحتملين وثقتهم وكذلك سوق النقد تكون صعبة التقدير. (Hempel, el,at, 1994: 157)

وهناك ثلاثة ابعاد للسيولة وهي (8 Howells & Bain, 2000: 8)

الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود الى نقد.
المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو أهمال المصدر (Issuer) أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
التكلفة: وهي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

وهناك عدة مؤشرات للسيولة من أهمها :-

1-2-3 نسبة الرصيد النقدي (Monetary Found Ration)

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق ولدى المصارف الأخرى، إن هذه النسبة قد تخضع لتعليمات البنك المركزي ويختلف حجمها من بلد لآخر.

وتستخرج وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{النقد في الصندوق و إجمالي الودائع} \\ \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصارف الأخرى}}{100 \times}$$

(العلاق، 2001: 120)

2-2-3 نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio)

تحتفظ المصارف التجارية بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي ومن دون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وهذه النسبة عرضة للتغير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، ويستخدم هذا الاحتياطي في البنك المركزي بوصفه وسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي. وأن ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.

وتستخرج وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{الأرصدة لدى البنك المركزي} \\ \text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{100 \times}$$

(الدليمي ، 1990: 607)

3-2-3 نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)

وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية . وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.
وتستخرج وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(الدوري وعداي ، 1991: 202)

4-2-3 نسبة التوظيف المالي (Investment Ratio)

وتمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله الى إجمالي الودائع او تشير هذه النسبة الى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات.
وتستخرج وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(الدوري وعداي، 1991: 202)

3-3 مؤشرات ملاءة رأس المال (Capital Adequacy)

يتكون حق ملكية المصرف التجاري من:

- 1- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية): وتعتبر الأسهم العادية حصص ملكية فمالكو الأسهم العادية هم المؤسسون والمساهمون ولذلك هم يمتلكون (حق الشفعة) وكذلك السيطرة النهائية على شؤون المصرف أي لهم حق التصويت (Brealey & Myers, 1991: 356).
- 2- الأسهم الممتازة: وهي اداة مالية هجينة لأنها تتمتع ببعض صفات حق الملكية وبعض صفات المديونية. (الشماع، 1992: 19). ويتميز حامل السهم الممتاز في حصوله على نصيبه من الأرباح قبل حامل السهم العادي (Brealy & Myers, 1991: 320).
- 3- الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح الصافية للمصرف المحتجزة في الأعمال التجارية والتي لم توزع لحملة الأسهم (Rose, 1999: 475).

وتنظم مؤشرات ملاءة رأس المال عدة أنواع من أهمها :-

3-3-1 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات: وهي مدى اعتماد المصرف على حقوق ملكية في تكوين الموجودات وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

(هندي ، 1996 : 383)

3-3-2 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: وتبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدراً من مصادر التمويل ومدى قدرة المصرف التجاري على رد الودائع من الأموال المملوكة له وأن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

وتحسب وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

(فهد ، 2007 : 38).

3-3-3 نسبة حق الملكية إلى إجمالي القرض: وتعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وتحتسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

(العلاق، 2001 : 146).

3-3-4 نسبة حق الملكية إلى الأستثمار في الأوراق المالية: وتمثل مدى قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المختلفة في الأوراق المالية والأستثمارات قصيرة الأجل. وتحسب وفق المعادلة الآتية :

$$\text{حق الملكية الى الأستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمار في الوراق المالية}} \times 100$$

(العلاق، 2001 : 148).

ثالثاً : الجانب العملي للبحث

تأسس البنك العربي في 1930/5/21 في مدينة القدس في فلسطين وياشر عمله في 14/تموز من العام نفسه برأس مال قدره(15000)جنيه فلسطيني وفي عام 1948 انتقلت الادارة العامة الى عمان واصبح البنك العربي شركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني (البنك العربي، التقرير السنوي، 2004، 6).

ويمكن بيان واقع أداء البنك العربي من خلال استخراج المؤشرات التالية:

1- مؤشرات الربحية :

1-1 معدل العائد على حق الملكية :

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف.

جدول (1)

معدل العائد على حق الملكية للبنك العربي للمدة (1997 – 2004)

السنة	معدل العائد على حق الملكية %	نسبة النمو %
1997	14.95	-
1998	15.42	3.14
1999	13.19	-14.46
2000	12.29	-6.82
2001	11.91	-3.09
2002	10.12	-15.02
2003	8.38	-17.19
2004	5.72	-31.74
المتوسط العام	12.62	

المصدر : إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن النسبة بانخفاض مستمر خلال سنوات البحث (1997 – 2004) فقد بلغ اعلى معدل للعائد على حق الملكية في سنة 1998 وهو 15.42% متجاوزاً المتوسط العام والبالغ (12.62%) بنسبة (22.18%) وتعتبر هذه السنة أفضل السنوات اداء وفق هذا المؤشر تليها سنة 1997 متجاوزة المتوسط العام بنسبة (18.46%) اما ادنى نسبة تحققت فكانت في سنة 2004 إذ بلغت (5.72%) وهي أدنى من المتوسط العام بنسبة

(54.67%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي الربح بسبب انخفاض أسعار الفائدة على مختلف العملات فقد انخفضت من (126455) ألف دينار أردني في سنة 1998 إلى (84107) ألف دينار أردني سنة (2004) أي بانخفاض مقداره (50.35%).

2-1 معدل العائد على الاستثمار

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات بعد دفع الفوائد والضرائب المترتبة عليها، لذا فإنه يعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات.

جدول (2) معدل العائد على الاستثمار للبنك العربي للمدة (1997 – 2004)

السنة	معدل العائد على الاستثمار %	نسبة النمو %
1997	1.00	-
1998	1.07	7
1999	0.96	-10.28
2000	0.94	-2.08
2001	0.96	2.12
2002	0.88	-8.33
2003	0.77	-12.5
2004	0.52	-32.46
المتوسط العام	0.88	

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أعلاه معدل العائد على الاستثمار وكان أعلى معدل هو في سنة 1998 إذ حققت (1.07%) أي نسبة نمو 0.07% عن السنة السابقة 1997 وقد حققت هاتان السنتان أعلى معدلين خلال سنوات البحث أما أدنى معدل فكان من نصيب سنة 2004 إذ بلغت النسبة (0.52%) و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض نسب النمو في صافي الربح في تلك السنة وذلك بسبب انخفاض أسعار الفائدة في مختلف العملات وخاصة الدولار الأمريكي وكذلك بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في مختلف دول العالم ومن ضمنها البلدان التي تنتشر فيها فروع البنك وقد انعكس اثر هذه العوامل على نوعية التسهيلات المصرفية القائمة وكان تأقلم البنك مع هذه التغيرات بصورة جيدة وكذلك التزمت سياستها الهادفة إلى الحفاظ على المستوى العالي من الجودة في نوعية موجوداتها وقوة المركز المالي. (التقرير السنوي، البنك العربي لسنة 2002: 24).

2- مؤشرات السيولة:

1-2 نسبة الرصيد النقدي :

وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه إلى إجمالي الودائع ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة المبالغ السائلة مقارنة بحجم الودائع وبالتالي يؤدي إلى التأثير في تحقيق هدف الربحية.

جدول (3) نسبة الرصيد النقدي للبنك العربي للمدة (1997 - 2004)

السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة النمو %
1997	41.32	-
1998	32.15	2.00
1999	43.69	3.65
2000	45.41	3.93
2001	43.39	-4.44
2002	49.396	15.14
2003	51.25	2.58
2004	45.91	10.41
المتوسط العام	45.38	

المصدر : من إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى وقد بلغ أعلى نسبة للرصيد النقدي في سنة 2003 إذ بلغت (51.25%) متجاوزاً المتوسط العام والبالغ (45.38%) بنسبة (12.93%)، أما أدنى نسبة لهذا المؤشر فكان من نصيب سنة 1997 إذ بلغت (41.32%) أدنى من المتوسط العام بنسبة (8.94%) ويرجع سبب هذا التذبذب إلى ارتفاع النقديتوإجمالي الودائع بمعدلات متساوية تقريباً، إذ ارتفع الرصيد النقدي من (3938507) ألف دينار أردني في سنة 1997 إلى (5906117) ألف دينار أردني في سنة 2004 أي بزيادة مقدارها (49%)، أما إجمالي الودائع فقد ازدادت من (9530001) ألف دينار أردني في سنة 1997 إلى (12863489) ألف دينار أردني في سنة 2004 أي بزيادة مقدارها (35%).

2-2 نسبة الاحتياطي القانوني:

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة لمؤشرات السيولة لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض وهي نسبة تحدد قانوناً والهدف منها حماية المودعين.

جدول (4) نسبة الاحتياطي القانوني للبنك العربي للمدة (1997 - 2004)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني %	نسبة النمو %
1997	13.99	-

-20.51	11.12	1998
6.20	11.81	1999
-3.55	11.39	2000
16.76	13.30	2001
7.29	14.27	2002
46.53	20.91	2003
16.73	24.41	2004
	15.15	المتوسط العام

المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تباين النسبة بالارتفاع والانخفاض إذ بلغت في السنة الأولى 1997 ما نسبته (13.99%) ثم انخفضت في سنة 1998 لتبلغ (11.12%) وهو أدنى مستوى وصلت إليه خلال سنوات البحث وهو أدنى من المتوسط العام البالغ (15.15%) بنسبة (36.245%) ثم بلغت (11.39%) في سنة (2000) إلا أنها عادت إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة حتى حققت أعلى نسبة احتياطي قانوني في سنة 2004 إذ بلغت (24.41%) متجاوزاً المتوسط العام بنسبة (61.12%) محققة نمواً مقداره (16.73%) مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي فقد ازدادت من (1629226) ألف دينار أردني في سنة 2001 إلى (3076329) ألف دينار أردني في سنة 2004 إلى زيادة مقدارها (88.82%)

3-2 نسبة السيولة القانونية

وتعبر عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الاستثمارات إلى إجمالي الودائع فكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت المبالغ المستثمرة لدى البنك مقارنة بأجمالي الودائع والعكس صحيح.

جدول (5) نسبة السيولة القانونية للبنك العربي للمدة (1997 - 2004)

السنة	نسبة السيولة القانونية %	نسبة النمو %
1997	107	-
1998	108	0.9
1999	107	-0.9
2000	108	0.9
2001	108	0
2002	117	8
2003	119	1.7
2004	121	1.6
المتوسط العام	112	

المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه يتضح بان نسبة السيولة القانونية للبنك العربي في بداية السنوات الثلاثة الأولى (1997 - 2000) كانت متذبذبة بالانخفاض والارتفاع ومن ثم استقرت في سنة 2001 إذ بلغت (108%) ومن ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً إلا أن بلغت أعلى مستوى لها في سنة 2004

إذ بلغت (21%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (112%) بنسبة (8%) محققة نمواً مقداره (1.6%) مقارنة مع السنوات الماضية.

2-4 نسبة التوظيف المالي :

وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة القروض والتسليفات الممنوحة من المصرف وهذا يعزز من إمكانيته على تحقيق هدف الربحية وأن ارتفاع نسبة التوظيف يكون تأثيره ايجابياً على الأرباح أي كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على كفاءة الصرف في تلبية القروض المصرفية، أما إذا انخفضت دل ذلك على انخفاض القروض والتسليفات مقارنة بحجم الودائع.

جدول (6) نسبة التوظيف المالي للبنك العربي للمدة (1997 - 2004)

السنة	نسبة التوظيف %	نسبة النمو %
1997	49.02	-
1998	47.40	-3.30
1999	45.19	-4.66
2000	41.19	-8.85
2001	42.74	3.76
2002	42.66	-0.18
2003	43.75	2.55
2004	45.53	4.06
المتوسط العام	44.68	

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان أعلى نسبة تحققت في سنة 1997 إذ بلغت (49.02%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (44.68%) بنسبة (9.71%) وتعتبر أفضل السنوات أداء على وفق هذا المعيار تليها سنة 1998 متجاوزة المتوسط العام بنسبة (6.08%) أما أدنى نسبة فكان من نصيب سنة 2000 إذ بلغت (41.19%) أدنى من المتوسط العام بنسبة (8.47%) وتعتبر هذه السنة من أدنى السنوات أداء تليها سنة (2001، 2002) بنسبة (42.74%، 42.66%) على التوالي ثم ارتفعت في سنة 2004 إذ بلغت (45.53%) محققاً نسبة نمو (4.06%) بالمقارنة مع السنوات السابقة ويرجع سبب انخفاض النسبة إلى انخفاض أرصدة القروض والتسليفات مقارنة بإجمالي الودائع حيث ارتفعت أرصدة الودائع من (9530001) ألف دينار أردني في سنة 1997 إلى (12863489) ألف دينار أردني في سنة 2004 أي بزيادة مقدارها (34.97%).

3- مؤشرات ملاءة رأس المال

3-1 مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

يبين هذا المؤشر قدرة البنك على استخدام حقوق مالمكه فى تكوئن الموجدات.

جدول (7) حق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك العربي للمدة (1997 - 2004)

السنة	حق الملكية إلى إجمالي الموجودات %	نسبة النمو %
1997	6.69	-
1998	6.98	4.33
1999	7.24	3.72
2000	7.28	0.55
2001	8.02	10.16
2002	8.74	8.97
2003	9.26	5.94
2004	9.26	0
المتوسط العام	7.93	

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن النسبة بأرتفاع مستمر من سنة الى اخرى وبنسب متفاوتة من النمو وكانت اعلى نسبة تحققت فى السننن (2003، 2004) إذ بلغت (9.26%) لكلا السننن متجاوزتاً المتوسط العام والبالغ (7.93%) بنسبة (16.77%)، أما ادنى نسبة فكان من نصيب سنة 1997 إذ بلغت (6.69%) وهو ادنى من المتوسط العام ويعود سبب ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع حجم حق الملكية فقد ارتفع من (720000) الف دينار اردنى فى سنة 1997 الى (1469833) الف دينار اردنى فى سنة 2004 أي بزيادة مقدارها (104%) .

2-3 مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الودائع

يبين هذا المؤشر قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين من حق الملكية عند الحاجة الى ذلك.

جدول (8) حق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك العربي للمدة (1997 - 2004)

السنة	حق الملكية الى اجمالي الودائع %	نسبة النمو %
1997	7.55	-
1998	7.87	4.23
1999	8.17	3.81
2000	8.17	0
2001	9.53	16.64
2002	10.57	10.91
2003	11.37	7.56
2004	11.42	0.34
المتوسط العام	8.20	

المصدر: إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه بان هذا المؤشر بارتفاع مستمر من سنة الى اخرى وكذلك بنسب متفاوتة من النمو وكانت اعلى نسبة للنمو من نصيب سنة 2001 إذ بلغت (16.64%) وكان اعلى نسبة حققه هذا المؤشر كانت فى سنة 2004 وهى (1.42%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (8.20%) بنسبة (39.26%) ويرجع سبب الزيادة فى النسبة إلى استمرار ارتفاع حق الملكية الذي وصل الى (1469833) الف دينار أردنى فى عام 2004.

3-3 مؤشر حق الملكية إلى إجمالي القروض

وتعتبر هذه النسبة عن قدرة البنك على استخدام حق الملكية باسترداد جزء من الاموال المستثمرة في القروض.

جدول (9) مؤشر حق الملكية إلى إجمالي القروض للبنك العربي للمدة 1997 – 2004

السنة	نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض %	نسبة النمو %
1997	15	-
1998	16	6.6
1999	18	12.5
2000	19	5.5
2001	22	15.7
2002	24	9
2003	26	8.3
2004	25	-3.8
المتوسط العام	20	

المصدر : إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان أعلى معدل حققته هذه النسبة سنة (2003) إذ بلغت (26%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (20%) بنسبة (30%) وتعتبر هذه السنة من افضل السنوات اداء وفق هذه النسبة تليها سنة 2004 إذ حققت ما نسبته (25%) متجاوزة المتوسط العام بنسبة (25%) اما ادنى مستوى لهذه النسبة فكان من نصيب سنة (1997) إذ بلغت (15%) وهي ادنى من المتوسط العام بنسبة (33%) وتعتبر هذه السنة من ادنى السنوات. ويلاحظ بان هذه النسبة بارتفاع مستمر اعتباراً من (1997 – 2003) ويعود سبب هذا الارتفاع الى نسبة النمو والزيادة في رأس المال المدفوع والأحتياجات.

فقد ارتفع حق الملكية من (720000) ألف دينار أردني في سنة 1997 الى (1433526) ألف دينار أردني في سنة 2003 بزيادة مقدارها (99%) .

3-4 مؤشر حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المصرف على استخدام حق الملكية باسترداد الأموال المستثمرة في الأوراق المالية والاستثمارات.

جدول (10)

مؤشر حق الملكية الى الأستثمار في الاوراق المالية للبنك العربي للمدة 1997 – 2004

السنة	نسبة حق الملكية الى الأستثمار في الاوراق المالية %	نسبة النمو %
1997	11.34	-
1998	11.88	4.76
1999	12.72	7.07
2000	12.97	1.96
2001	14.57	12.33
2002	15.60	7.06
2003	16.60	6.41
2004	15.13	-8.85
المتوسط العام	13.85	

المصدر : إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بأن سنة 1997 حققت ادنى مستوى لها اذ بلغت (11.34%) وهو ادنى من المتوسط العام بنسبة (22.13%) ثم بدأت بالأرتفاع تدريجياً في السنوات (1998 - 2003) حتى بلغت الى اعلى معدل لها في سنة (2003) إذ بلغت (46.60%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (13.85%) بنسبة (19.85%) وبنسبة نمو مقداره (6.41%) عن السنوات السابقة، إلا أنها عادت الى الانخفاض قليلاً في سنة 2004 حتى بلغت (15.13) محققة تراجع في نسبة النمو عن السنة السابقة بمقدار (8.85%) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى زيادة النمو في الاستثمارات فقد ارتفعت من (8631847) الف دينار اردني في سنة (2003) الى (9713941) الف دينار اردني في سنة 2004 أي بزيادة مقدارها (12.53%).

رابعاً: اختبار فرضية البحث

1: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الربحية:

1-1 : تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على حق الملكية.

من خلال الجدول (11) الذي يوضح النتائج الاحصائية لتأثير المتغير المستقل (X1) في المتغير المعتمد (y1) فإن قيمة معامل التحديد (R2) بلغت (0.78) بمعنى ان المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من المتغير الحاصل في معدل العائد على حق الملكية وهو تأثير معنوي وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (21.82) وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1, n2=7) ومما يؤكد ذلك اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (2.121) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (1.895) عند مستوى معنوي (0.05) مما يعني رفض فرضية البحث.

2-1 : تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على الأستثمار.

يتضح من خلال الجدول (11) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي القانوني في (y2) معدل العائد على الأستثمار بأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.88) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (43.82) قياساً بـ (F) الجدولية والبالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1, n2=7) مما يؤكد رفض فرضية البحث. أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (2.321) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (1.895) عند مستوى معنوي (0.05).

جدول (11) تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الربحية

T	F	R2	المتغير المعتمد y1 ، y2	المتغير المستقل X1
المحسوبة	المحسوبة	معامل التحديد		
**2.121	*21.82	0.78	معدل العائد على حق الملكية	الاحتياطي القانوني
2.321	43.82	0.88	معدل العائد على الاستثمار	

المصدر: اعتماد مخرجات الحاسبة الالكترونية

* (F) الجدولية = (5.95)

** (T) الجدولية = (1.895) وهكذا في بقية الجداول.

2: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات السيولة

1-2: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في نسبة الرصيد النقدي

يتضح من خلال الجدول (12) والذي يوضح تحليل التأثير بين (X1) و (y1) بأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.26) وهي قيمة ضعيفة لتفسير التغيرات الحاصلة في نسبة الرصيد النقدي، اما قيمة (F) المحسوبة لها فقد كانت (2.16) وهي اقل من (F) الجدولية البالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=7) مما يعني قبول فرضية البحث ومما يؤكد صحة هذا التحليل هو عدم معنوية درجة قوة المتغير (X1) على وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحتسبة (1.472) وهي اقل من (T) الجدولية البالغة (1.895) عند مستوى معنوي (0.05).

2-2: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في نسبة السيولة القانونية

يتضح من خلال الجدول (12) والذي يوضح تحليل التأثير بين (X1) و (y2) بأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.77) بمعنى أن المتغير المستقل (X1) يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة بالمتغير المعتمد (y2)، كما أن هذا التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (20.617) وهو أكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) مما يعني رفض فرضية البحث وأن قوة المتغير (X1) كان كبيراً وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (4.540) وهي أكبر من (T) الجدولية والبالغة (1.895) مما يؤكد رفض فرضية البحث.

2-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في نسبة التوظيف

يتضح من خلال الجدول (12) ان قيمة R2 بلغت (0.13) وهي قيمة ضعيفة جداً فضلاً عن ذلك فإن التأثير غير معنوي وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.81) وهي أقل من (F) الجدولية البالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=7) مما يعني قبول فرضية البحث بالنسبة لتأثير X1 على المتغير y2 ومما يؤكد صحة هذا التحليل هو عدم معنوية درجة قوة المتغير X1 إذ بلغت T المحسوبة (0.906) وهي اقل من (T) الجدولية البالغة (1.895) عند مستوى معنوي (0.05).

جدول (12) تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات السيولة

المتغير المستقل X1	المتغير المعتمد y1 ، y2 ، y3	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	T المحسوبة
الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة	نسبة الرصيد النقدي	0.26	2.16	1.472
	نسبة السيولة القانونية	0.77	20.617	4.540

0.906	0.812	0.13	نسبة التوظيف
-------	-------	------	--------------

المصدر: اعتماد مخرجات الحاسبة الألكترونية

3- تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات ملاءة راس المال

1-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية الى اجمالي الموجودات

أظهرت نتائج التحليل في الجدول (13) والذي يبين تأثير (X1) نسبة الاحتياطي القانوني في (y1) حق الملكية الى اجمالي الموجودات حيث أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.68) بمعنى ان المتغير المستقل (X1) يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في حق الملكية الى اجمالي الموجودات وهو تأثير معنوي وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (12.58) وهي اكبر من (F) الجدولية البالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 ,) اما (n2=7) (T) المحسوبة فقد بلغت (3.547) وهي أكبر من (T) الجدولية البالغة (1.895) مما يعني رفض فرضية البحث.

2-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية الى اجمالي الودائع

من خلال الجدول (13) الذي يوضح تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني (X1) في حق الملكية الى اجمالي الودائع (y2)، يتضح ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.70) بمعنى ان المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في حق الملكية الى اجمالي الودائع ومن خلال اختبار (F) تأكد صحة معنويته إذ بلغت (F) المحسوبة (13.93) وهي اكبر من (F) الجدولية البالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=7) وما يؤكد صحة التحليل هو أن قوة تأثير المتغير (X1) كان معنوياً وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (3.733) وهي اكبر من (T) الجدولية البالغة (1.895) عند مستوى معنوي (0.05) مما يعني رفض فرضية البحث.

3-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية الى القروض

يتضح من خلال الجدول (13) من تحليل تأثير نسبة الأحتياطي القانوني في حق الملكية الى القروض ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.55) وهي نسبة تساهم في تفسير التغيرات التي حصلت في حق الملكية الى القروض، كما أن هذا التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (7.23) وهي اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.95) عند مستوى معنوي (0.05) مما يؤكد رفض فرضية البحث. أما وفق اختبار (T) فقد بلغت (T) المحسوبة (2.688) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (1.895) عند مستوى معنوي (0.05).

4-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية الى الأستثمار في الأوراق المالية

يتضح من خلال الجدول (13) من تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية الى الأستثمار في الأوراق المالية، أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.59) وهي كذلك نسبة

متواضعة في تفسير التغيرات التي تحصل في حق الملكية الى الأستثمار في الأوراق المالية اما قيمة (F) المحسوبة فبلغت (5.71) وهي اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.59) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=7) ومما يؤكد صحة التحليل هو أن قوة تأثير المتغير (X1) كان معنوياً وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (2.172) وهي اكبر من (T) الجدولية والبالغة (1.895) عند مستوى معنوي (0.05) مما يعني رفض فرضية البحث.

جدول (13) تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات ملاءة رأس المال

المتغير المستقل X1	المتغير المعتمد y1 ، y2 ، y3 ، y4	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	T المحسوبة
نسبة الاحتياطي القانوني	حق الملكية الى اجمالي الموجودات	0.68	12.58	3.547
	حق الملكية الى اجمالي الودائع	0.70	13.93	3.733
	حق الملكية الى القروض	0.55	7.23	2.688
	حق الملكية الى الاستثمار في الأوراق المالية	0.59	5.71	2.172

المصدر: اعتماد مخرجات الحاسبة الألكترونية

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

أ: الاستنتاجات: (Conclusions)

- 1- قيام البنك المركزي الأردني بفرض نسبة احتياطي قانوني موحد على ودائع البنوك التجارية دون مراعاة لأنواع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل.
 - 2- قيام البنك المركزي الأردني بفرض نسبة احتياطي قانوني دون مراعاة فيما إذا كانت مصارف كبيرة أو صغيرة.
 - 3- ارتفاع مؤشرات السيولة لدى البنك العربي وهذا يفسر بأن البنك العربي يتبع سياسة متشددة في استثمار موارده.
 - 4- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الربحية للبنك العربي.
 - 5- وجد من خلال التحليل الإحصائي بوجود تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات ملاءة رأس المال.
- 1- أن يقوم البنك المركزي الأردني باستخدام ادوات السياسة النقدية الأخرى اضافة لنسبة الاحتياطي القانوني لأمتصاص السيولة من بعض البنوك التجارية.
 - 2- ان يميز البنك المركزي الأردني بين الودائع الجارية وودائع لأجل والتوفير عند فرض نسبة الاحتياطي القانوني وفرض نسبة اعلى على الودائع الجارية بسبب السحوبات الكبيرة عليها.
 - 3- ان يقوم البنك المركزي بفرض نسبة احتياطي قانوني اكبر على البنوك التجارية الكبيرة وأقل على البنوك التجارية الصغيرة.

4- ضرورة اعداد دراسة تبين اثر السياسات النقدية الاخرى على اداء المصارف واجراء مقارنة مع بعضها البعض لبيان أي من هذه السياسات مؤثرة على اداء المصارف.

(المصادر)

* المصادر العربية:

أولاً: الكتب

1- العصار، رشاد ورياض، الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

2- العلاق، بشير عباس، ادارة المصارف مدخل وظيفي، جامعة التحدي، 2001.

3- الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسة النقدية، الطبعة العربية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

4- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990.

5- خليل، سامي، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.

6- عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول والثاني، عمان الأردن، 2000.

7- هندي، منير صالح، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الأسكندرية، المكتب العربي المدني، 1996.

ثانياً: البحوث والدراسات

8 - الدوري، مؤيد عبد الرحمن، عداي، فلاح حسن، تحليل السياسية المالية للمصارف التجارية، دراسة مقارنة، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد العدد الثالث عشر، 1991.

9 - جميل، هيل عجمي، أثر الاحتياطي الألزامي على التسهيلات الأئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1980 - 2001) عمان، مركز الأردن للدراسات، تموز، 2003.

10- طوقان، امية، تطورات السياسة النقدية في الأردن خلال عام 2002، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، 2002.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

11- الخطيب، سمير كامل، قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الاداء المنظمي، اطروحة دكتوراه،

ادارة واقتصاد، ادارة اعمال، الجامعة المستنصرية، 2002 الرسائل والأطاريح

12- فهد، نصر حمود، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، اطروحة دكتوراه
ادارة واقتصاد، اقتصاد، جامعة الكوفة، 2007.

رابعاً: التقارير والنشرات

13- التقارير السنوية للميزانية العمومية وكشف الدخل للبنك العربي للمدة (1997 – 2004).

* المصادر الاجنبية

14- Barking, Michael & Melanie, Poweil & Kent, Mathews, Economics, 3th ed. , Addison weslry Longman limited England, 1997.

15- Brealy, A, Richard & My.ercs, C, Sterart, Principles Of corporate Financie, 4th International Edition, ed, Mc, Graw – hill Book Company, 1991.

16- Burda, Michael & charles Wyplosz, Macroe Conomics European Text, 2th ed. Oxford university press INC. New York, 1997.

17- Gitman, Lawence, J, Principles Of Managerial Finance 9th ed. N.Y Donnelley and sons company ,2000

18- Hempel, Georgeh. & Simonson, Donald G & Coleman, alan, , Bank Management, 4th ewd. John wiley & son's U.S.A, 1994.

19- Hempel, Goeorge H. & Simonson, Donald, Bank Management Text And Gases, 5th ed. Tohn wiley and sons, Inc, 1999.

20- Howells, peter, Bain, Keith, Financial Markets & institutions , 3th Prentice Hall, 2000.

21- Ros, Peters, Commercial Bank Management, Irwin MC Graw Hill,1999.

14- Burda, Michael & charles Wyplosz, Macroe Conomics European Text, 2th ed. Oxford university press INC. New York, 1997.